

أخبار قصيرة



صادرات قطاع الصلب تتخطى ٩/٥ مليون طن

أعلنت منظمة تطوير وتحديث المناجم والصناعات التعدينية الإيرانية "إيميدرو"، إن صادرات الصلب الخام والمنتجات الفولاذية قد تخطت ٩/٥ مليون طن في الشهور الـ ١١ الأولى من السنة المالية الجارية حتى ١٩ فبراير/ شباط ٢٠٢٣. وأوضحت "إيميدرو"، في بيان يوم السبت، إن صادرات الصلب الخام قد سجلت ٦/٥٧ مليون طن، والمنتجات الفولاذية ٢/٩٧٥ مليون طن في الشهور الـ ١١ المذكورة - وذلك رغم انخفاض الطاقة في فصلي الصيف والشتاء - بتراجع طفيف بنسبة ١ بالمائة ونحو ٢ بالمائة على التوالي، عن الفترة المناظرة السابقة المنتهية ١٩ فبراير/ شباط ٢٠٢٢. وأشارت المنظمة إلى أن صادرات الصلب الخام والمنتجات الفولاذية في الفترة المناظرة السابقة، كانت قد بلغت ٦/٦٤٤ مليون طن و٣/٠٢٨ مليون طن.



تطوير أسطول النقل البحري الإيراني

صرح وزير التعاون والعمل والرخاء الاجتماعي أنه من المقرر زيادة قواعد النقل البحري، وقال: إن شركة دعم الملاحة البحرية التابعة لوزارة التعاون تعتمد تعزيز أسطول البحري من خلال شراء عدد من السفن التي سيتم تسلمها قريباً والمبادرة لتصنيع ٤ سفن من قبل خبراء وعلماء البلاد. وقال صولت مرتضوي، في تصريح صحفي، خلال زيارته لمصنع المضادات الحيوية الإيرانية في مازندران (شمال إيران): وزارة التعاون والعمل والرخاء الاجتماعي لديها مهام مختلفة، ونحن بحاجة للبنية التحتية لتوفير أساس للرخاء الاجتماعي. وأضاف: في العقود الماضية زادت الطاقة الإنتاجية لمصنع المضادات الحيوية الإيراني، والهدف الآن هو زيادة طاقة المصنع إلى ١٠٠٠ طن.

مجلس الشورى الإسلامي يقر مشروع قانون الموازنة العامة

أقر نواب مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) مشروع قانون الموازنة العامة للبلاد للسنة المالية الجديدة (تبدأ ٢١ مارس/ آذار ٢٠٢٣). واعتمد نواب البرلمان في الجلسة العلنية للمجلس وبعد تداول لمشروع القانون على مدى أسابيع، الإيرادات والمصروفات للسنة المالية الجديدة. وأقر رئيس مجلس الشورى الإسلامي، محمد باقر قاليباف، في ختام مداولات وإقرار المشروع الذي بات نافذاً، عن شكره وتقديره للنواب ووسائل الإعلام والشعب لمتابعة وتغطية مناقشة الموازنة للجان المختصة.



وُقعت عام ١٩٩٨ وتشمل تشجيع وتسهيل الإستثمارات المشتركة

ما هي تفاصيل الإتفاقية التجارية الإيرانية-السعودية؟

الوفاق/ خاص

تشخيص مصلحة النظام السابق في إيران أكبر هاشمي رفسنجاني إلى الرياض مطلع عام ١٩٩٨، وزيارة وزير الخارجية السعودي آنذاك سعود الفيصل لظهران في مايو من العام نفسه، والتي شهدت توقيع اتفاقية تعاون بين البلدين بعدة مجالات.

إتفاقية ١٩٩٨

تنص الاتفاقية الإيرانية-السعودية، التي تتكون من مقدمة و٨ مواد، على "التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والعلمية والتقنية والثقافية والرياضية والشبابية". وشملت الاتفاقية كذلك تشجيع وتسهيل الإستثمارات المشتركة وتبادل زيارات الوفود التجارية، كما تضمنت إمكانية توقيع الجانبين أية اتفاقيات أخرى يريانها مناسبة في أي من هذه المجالات.

المجالات، معلنتين تشكيل "اللجنة الاقتصادية مشتركة على المستوى الوزاري".

وأعقب تلك الإتفاقيات زيارات متبادلة عديدة لبعض مسؤولي البلدين، أهمها زيارة خاتمي عام ١٩٩٩ التي وصفت بـ "التاريخية" إلى السعودية؛ لكونها أول زيارة لرئيس إيراني منذ الإطاحة بنظام الشاه البائد عام ١٩٧٩.

ووصف وزير خارجية إيران حينها، كمال خرازي، زيارة خاتمي للسعودية بأنها "نقطة تحول تاريخية بكل المقاييس"، مشيراً إلى أن "البلدين لديهما العزيمة والتصميم على المضي قدماً بالعلاقات بينهما والارتقاء بها إلى أعلى المستويات".

تنشيط التبادل التجاري

وفي خضم ذلك، نشطت التبادلات التجارية بين الدولتين،

حيث زار الرياض في نوفمبر ١٩٩٨ وفد إيراني كبير من رجال الأعمال والتجارة والصناعيين للمشاركة في معرض للمنتجات الإيرانية. وكان التبادل التجاري شهد انخفاضاً حاداً، إذ لم يتجاوز حجمه عام ١٩٩٩ مبلغ ٩٥ مليون دولار، منخفضاً عن عام ١٩٩٨ بنسبة ٣٠٪، وعن عام ١٩٩٧ بنسبة ٥١٪.

وفي نوفمبر ١٩٩٨، أجرى وفد لمجلس الشورى السعودي زيارة لإيران لإجراء مباحثات مع نظيره الإيراني بهدف "تدعيم علاقات البلدين عامة والروابط بين المجلسين خاصة".

وعبر الجانبان حينها عن إعترازهما بـ "العلاقات الطيبة التي تربط بين البلدين، وبعمق الروابط القائمة على الدين والتاريخ والجوار"، كما أعلنوا "تأسيس مجموعة صداقة برلمانية"، بحسب

أثرت القطيعة بين البلدين على مستوى التجارة بينهما، حيث بلغت صادرات إيران خلال الشهور الست الأولى من العام الماضي نحو ٣٩ ألف دولار، في حين جاءت السعودية في ذيل قائمة المصدرين لظهران "من دون بيع أي سلعة لإيران". وقبل اندلاع الأزمة بين البلدين، بلغت قيمة التبادل التجاري بين البلدين نحو ٥٠٠ مليون دولار سنوياً، حسب بيانات غير رسمية.

وشدد المتحدث السابق باسم مصلحة الجمارك على أن "التقارب الإيراني - السعودي سيكون له مردود إيجابي على الأمن الإقليمي والسلام في المنطقة والدول الإسلامية والنمو الاقتصادي"، لافتاً إلى أن التجار السعوديين كانت لهم سابقاً إستثمارات في بعض الصناعات الإيرانية، وكانت هناك حركة تجارة بين البلدين قبل أن تنقطع العلاقات.

وتابع لطيفي: إن "إيران تسعى لتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الدول الجارة وآسيا، في إطار التوجه نحو الشرق"، مشيراً إلى أن استئناف العلاقات السياسية بين إيران والسعودية سينعكس إيجاباً على تعزيز العلاقات الاقتصادية "حيث لأسواق البلدين جاذبيتها للتجار الإيرانيين والسعوديين". يذكر أنه عقب زيارة رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، آية الله السيد إبراهيم رئيسي، الأخيرة إلى بكين، فقد أجرى يوم الإثنين الماضي أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، الأدميرال علي شمخاني، محادثات ممكنة مع نظيره السعودي في بكين بحضور وانغ بي القيادي في الحزب الشيوعي الصيني، لمتابعة نتائج هذه الزيارة وتسوية القضايا بين طهران والرياض بشكل نهائي. وفي ختام هذه المفاوضات، تم يوم الجمعة ١٠ آذار/ مارس ٢٠٢٣ توقيع على بيان ثلاثي في بكين يقضي إلى استئناف العلاقات بين إيران والسعودية وإعادة فتح سفاري البلدين.

صحيفة الجزيرة السعودية.

إستئناف الصادرات للسعودية

وفي أكتوبر من العام الماضي، قال المتحدث السابق باسم مصلحة الجمارك الإيرانية: إن "هناك شحنتين من السلع الإيرانية تم تصديرهما إلى السعودية خلال الفترة الماضية"، لافتاً إلى أن "إستئناف الصادرات إلى السعودية يعكس إرادة الطرفين لتعزيز العلاقات". وأوضح روح الله لطيفي، في مقابلة صحفية، أن حجم الصادرات مازال ضئيلاً وليس كافياً؛ لكنه يشكل بداية لتعزيز الروابط الاقتصادية. وأضاف: إن استئناف حركة التجارة يعكس إرادة الطرفين لتعزيز العلاقات، مؤكداً أن "إيران والسعودية بلدان إسلاميان لديهما فرص كثيرة لتعزيز العلاقات في

وهو أمر غير مسبوق في السنوات القليلة الماضية. بالإضافة إلى ذلك، نما تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الآلات، وهو مؤشر مهم للاستثمار في قطاع الصناعة بنسبة ٦/٤٪ في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام، بينما نما بنسبة ٤/٣٪ في نفس الفترة من العام الماضي. وفي الوقت نفسه، واجه تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الآلات نمواً سلبياً في معظم سنوات العقد الماضي. ووصل مؤشر تصدير السلع والخدمات، الذي كان سلبياً في الأشهر التسعة الأولى من العام السابق، إلى ٢٢/٤٪ هذا العام، مسجلاً رقماً قياسياً جديداً.

خلال السنوات ١٣٩٠ إلى ١٣٩٩ هـ.ش، كان متوسط النمو الموسمي للقطاع الصناعي سالب ٢/٨٪. في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام ارتفع نمو القطاع الصناعي إلى ٥/١٪، وهو الأفضل من حيث الأداء منذ عام ١٣٩٧ هـ.ش لغاية الآن. وبحسب تقرير مركز الإحصاء، بلغ النمو الموسمي للقطاع الصناعي هذا الخريف ٥٪، بينما كان ٢/٩٪ في خريف العام السابق. وفي المواسم الخمسة للحكومة الثالثة عشرة (خريف ١٤٠٠ هـ.ش حتى الآن)، كان متوسط النمو الفصلي للقطاع الصناعي ٤/٢٪. وفي الوقت نفسه، في العقد الماضي،

الحكومة وتحسين السياسات الصناعية، ارتفع نمو هذا القطاع إلى ٣/١٪، وفي الأشهر التسعة الأولى من هذا العام ارتفع نمو القطاع الصناعي إلى ٥/١٪، وهو الأفضل من حيث الأداء منذ عام ١٣٩٧ هـ.ش لغاية الآن. وبحسب تقرير مركز الإحصاء، بلغ النمو الموسمي للقطاع الصناعي هذا الخريف ٥٪، بينما كان ٢/٩٪ في خريف العام السابق. وفي المواسم الخمسة للحكومة الثالثة عشرة (خريف ١٤٠٠ هـ.ش حتى الآن)، كان متوسط النمو الفصلي للقطاع الصناعي ٤/٢٪. وفي الوقت نفسه، في العقد الماضي،

أعلن مركز الإحصاء في الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن نمو قطاع الصناعة في البلاد في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام الجاري (بداً في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٢٢) بنسبة ٥/١٪، فيما كان النمو خلال نفس الفترة من العام الذي سبقه ٣/١٪. وحسب تقرير وزارة الصناعة، فإن نمو قطاع الصناعة في العام الإيراني ١٣٩٧ هـ.ش (بداً في ٢١ مارس/ آذار ٢٠١٨) كان سلبياً بنسبة ٨/٢٪، وفي عام ١٣٩٨ هـ.ش (بداً في ٢١ مارس/ آذار ٢٠١٩) بلغ حوالي ٧/٠٪، وفي عام ١٣٩٩ هـ.ش (بداً في ١ مارس/ آذار ٢٠٢٠) كان ١/٨٪، وفي عام ١٤٠٠ هـ.ش (بداً في ٢٠٢١)، مع تغيير

خلال ٩ أشهر القطاع الصناعي الإيراني يسجل نمواً بنسبة ٥/١٪



إنتاج الغاز في إيران يتخطى المليار متر مكعب يومياً

متر مكعب يومياً وهو رقم قياسي، وقد تم اجتياز فصل الشتاء بأقل التحديات. وأضاف أوجي: لدينا ٢٧ مليون مشترك بالغاز، باستثناء ٩٠ ألف شخص في تربت جام (شمال شرق)، منهم ١٧ ألف مشترك واجهوا مشاكل في فصل الشتاء، حيث تم تزويدهم بأجهزة تدفئة نقطية وكهربائية.

مستوى المليار متر مكعب (يومياً). واستدرك وزير النفط قائلاً: إن هذا المستوى غير مسبوق وأن عملية الإنتاج والمعالجة ونقل الغاز لم تتوقف ولا لحظة لغاية الآن. وبيّن أنه ولتوفير الوقود السائل للبلاد تم تأمين ١/٨ مليار لتر من النفط الأبيض، وزيادة ٢٠ مليون متر مكعب لإنتاج الغاز، وأن استهلاك الغاز بلغ ٧٠٠ مليون

أكد وزير النفط الإيراني، جواد أوجي، أن حجم إنتاج الغاز سجل مستوى قياسياً غير مسبوق بتخطيه المليار متر مكعب يومياً. وأوضح أوجي، في مقابلة مع التلفزيون الإيراني يوم السبت، في هذه السنة (بداً ٢١ مارس/ آذار ٢٠٢٢) تم تحطيم رقم قياسي في معالجة الغاز بـ ٢١ محطة بالبلاد، وأن حجم إنتاج ونقل الغاز تخطى

التعاون الباكستاني-الإيراني في مجال الطاقة سيدخل مرحلة جديدة

واللقاء مع عدد من المسؤولين الإيرانيين. وقبل مغادرته متوجهاً إلى إيران، قال وزير الطاقة الباكستاني في مقابلة خاصة مع وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء "إرنا"، مستذكراً زيارته إلى طهران قبل أشهر: نتائج الزيارة السابقة كانت مثمرة للغاية حيث توصل البلدان إلى إتفاقيات جيدة لتعميق التعاون

أعرب وزير الطاقة الباكستاني عن تقديره لموقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن تعزيز العلاقات الثنائية، لاسيما في مجال الطاقة، وقال: إن التعاون بين البلدين سيدخل مرحلة جديدة. وغادر "خرم دستغيز خان" إسلام آباد متوجهاً إلى طهران مساء الجمعة للقيام بزيارة رسمية إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية

في قطاع الطاقة. وأضاف: في هذه الزيارة، ستم متابعة التقدم المحرز في الاتفاقيات السابقة الخاصة بتصدير ١٠٠ ميغاواط من الكهرباء إلى باكستان، والتي تم الانتهاء من خططها النقل الكهربائي من قبل البلدين. وقال دستغيز خان: باكستان تحاول شراء الكهرباء من إيران، والزيارة الحالية هي مفاوضات لغرض تحديد السعر النهائي.